دور المكتبات ومراكز المعلومات في التنمية المستدامة الجزائرية السعودية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

د. مولاي امحمد[1].

المستخلص:

أصبحت التنمية المستدامة في هذا العصر من القضايا المهمة، حيث أن الحق في الحصول على المعلومات من حقوق الإنسان التي تساهم في دعم التنمية المستدامة، وبهذا يعد مجال المكتبات والمعلومات أحد ركائز ومتطلبات التنمية المستدامة في الدول العربية، حيث تمنح المكتبات فرص للجميع وتمكنهم من تحقيق تنميتهم الذاتية بدعم ثقافة التعلم، وبالتالي للمكتبات دورا أساسيا في إتاحة المعلومات والخدمات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا تسعى وزارة الثقافة الجزائرية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية الوطنية إلى تحقيق رؤيتها في التنمية المستدامة للوصول إلى تنمية تحقق متطلبات الحاضر بكفاءة دون تهديد فرص الأجيال القادمة، ومن تلك المبادرات وزارة الثقافة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية والتعليم، في استغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال بمجال المكتبات من أجل المساهمة بشكل مباشر في تنمية المجتمعات المحلية بالجزائر، ولعل من مظاهر مشاريع التنمية بالجزائر إنشاء مكتبات المطالعة العمومية، المكتبات الجامعية، في إطار التحول نحو الحكومة الالكترونية الجزائرية من خلال بعض الخدمات الالكترونية للمواطنين، في المؤسسات العمومية كالبلديات المحاكم والدوائر والولايات، وجوازات السفر البيو مترية وبطاقات التعريف البيومترية، التحول نحو المكتبات الرقمية والالكترونية في غالبية الجامعات وتنمية المحتوى الالكتروني لها على شبكة الأنترنت.

"البوابة الثقافية الجزائرية" و"بوابة المكتبات الجزائرية" هي المشاريع التي ستوثق المورث الثقافي الجزائري المادي واللامادي على الأنترنت، إدراكا بأهمية الوسائط التكنولوجيا الجديدة، وستكون هذه البوابات مفتاحا للجمهور الجزائري والعالمي للولوج إلى الكنوز الثقافية الجزائرية في التراث المادي أو اللامادي في الوثائق والمخطوطات والكتاب وتخزين أكبر قدر ممكن من المعلومات ضمنها"، وهذا بالتنسيق وبمبادرة من مركز الفهرس العربي الموحد السعودي الذي أخذ على عاتقه إنشاء هكذا بوابات تعنى بالمكتبة الوطنية الجزائرية ومكتبات المؤسسات الجامعية حتى تصبح المكتبة الجزائرية ببعدها الأكاديمي والجامعي على تماس مباشر مع المكتبات السعودية والعربية والعالمية، سيما أن المكتبات الجزائرية لم تفرض نفسها بعد في هذه الفضاءات، وسيتكفل مركز الفهرس العربي الموحد الذي تم الاتفاق

---

[1] جامعة أحمد دراية بادرار –الجزائر.

معه منذ 5 سنوات بجميع الأعباء والتعريف بمحتويات المكتبة الجزائرية، ليشمل في مراحل لاحقة فهرسة محتويات المكتبات الخاصة والخزائن من مخطوطات وكتب نادرة لبلوغ هدف رقمنة المكتبات، وهو ما يؤكد على ربط السياسة التنموية بالمملكة العربية السعودية بنظيرتها الجزائرية خصوصا في مجال المكتبات والمعلومات، وبهذا تحاول هاته الدراسة الوقوف على مفهوم التنمية المستدامة في مجال المكتبات ومراكز المعلومات، وتوضيح مهام مركز الفهرس العربي الموحد في تفعيل الشراكة الجزائرية السعودية للتنمية المستدامة بمجال المكتبات ومراكز المعلومات، مع مختلف الإمكانيات المتاحة لقيام المشاريع التنموية في قطاع المكتبات والمعلومات بالجزائر، في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخطط المتبعة في تنفيذ تلك المشاريع والصعوبات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة. المكتبات والمعلومات. تكنولوجيا المعلومات. المملكة العربية السعودية. الجزائر.

Abstract:

Sustainable development has become an important issue, as the right of access to information is among human rights which contribute to support this sustainable development. The field of libraries and information is one of the pillars required for sustainable development in the Arab countries; they give opportunities to all people to achieve their personal development by supporting the culture of education. Thus, libraries play a fundamental role in providing information and services necessary to achieve sustainable development, The Ministries of Higher Education and Scientific Research and National Education and the Ministry of Culture seek to achieve sustainable development at present without compromising the opportunities of future generations. The initiative undertaken by the Ministry of Culture, the Ministry of Higher Education and Scientific Research, and the Ministry of Education lies in the exploitation of information and communication technologies in the field of libraries in order to contribute directly to the development of local communities in Algeria, Amongst the aspects of these development projects in Algeria are the establishment of reading libraries, public university libraries, in the context of the shift towards the Algerian e-government through providing some electronic services to citizens, in public institutions such as municipalities courts and departments and the generalization of bio-metric passports and identity cards, and the shift towards digital and electronic libraries at universities and the development of electronic content on the Internet.

In the context, the Algerian Minister of Culture announced the opening of the "Algerian libraries Gate", a project which will record the tangible and intangible cultural heritage of Algeria, considering the importance of the new technological means in the process. These gates will give access to the Algerian public the public from all over the world to explore the Algerian cultural heritage including manuscripts, documentaries and arts, and to store the maximum possible of information by the initiative of the Saudi unified Arab index who took in charge the creation of these gates, which concern the Algerian National Library and the libraries of the universities to bring them up to the level of the Saudi and international libraries, It is worth noting that the Saudi unified Arab index, and according to an agreement signed 5 years ago, finances the whole project. This ambitious project includes in further steps the indexation of rare and precious manuscripts in the private libraries to reach the ultimate objective which is digitalizing these private libraries for the benefit of students and researchers. The project will tighten the development policies between Algeria and Saudi Arabia, particularly in the fields of libraries and information. Hence, the research work attempts to determine the available potentialities to achieve

development projects in the sector of libraries under the technologies of information and communication, and the different schemes implemented to achieve these projects, and the challenges which they may face.

Key words: Sustainable Development; Libraries; Saudi Arabia; Algeria

مشكلة الدراسة:

يعتبر قطاع المكتبات والمعلومات، أحد أهم القطاعات التي تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث أن التنمية المستدامة في مجال المكتبات والمعلومات أصبحت من الاهتمامات الحديثة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد اهتمت الجزائر بهذا القطاع في الآونة الأخيرة اهتماما منقطع النظير، تجسد ذلك في إنشاء مكتبات للمطالعة العمومية في مختلف ولايات البلاد، ناهيك عن المكتبات الجامعية المتواجدة بمختلف المراكز الجامعية والمدارس العليا والجامعات، كما يتم تدعيم هذا القطاع بأحدث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتقديم خدمات للمستفيدين عن بعد، ولعل البحث العلمي في أي قطاع إذا لم يرتبط بالتنمية المستدامة فإن أهدافه لن تتحقق في أرض الواقع.

ولهذا تحاول هاته الدراسة الإجابة على التساؤلات التالي:

- ما هو مفهوم التنمية المستدامة في مجال المكتبات والمعلومات؟
- كيف تساهم المكتبات ومراكز المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هي مظاهر التنمية المستدامة في مجال المكتبات والمعلومات بالجزائر والمملكة العربية السعودية؟
- فيما تتمثل المؤسسات التي تهتم بتجسيد الشراكة الجزائرية السعودية للتنمية المستدامة في مجال المكتبات والمعلومات، وما هي مجالات هاته الشراكة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هاته الدراسة في تسليط الضوء على دور المكتبات ومراكز المعلومات في التنمية المستدامة، وبالتالي تمثل حلا مناسبا في لم شمل الدول العربية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، بحكم الحروب التي تعاني منها المنطقة، وتعتبر أداة لفك العزلة عن المتضررين من الحروب في المنطقة العربية.

أهداف الدراسة:

توضيح أهمية التنمية المستدامة في مجال المكتبات والمعلومات بالجزائر والمملكة العربية السعودية، وأهمية تلك المؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمعين العربيين الجزائري والسعودي، وانعكاسات ذلك على التنمية المستدامة العربية والعالمية في مجال المكتبات والمعلومات، لتكوين مدن ومجتمعات جزائرية سعودية مستدامة، وتحقيق مجتمعات معرفية عربية، باستغلال البنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام، وتحقيقا لأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للمكتبات ومؤسسات المعلومات في 2030.

– **منهج الدراسة:** استخدمنا في هاته الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة الدراسة، كما اعتمدنا على الوصف التحليلي لمحتوى البوابة الجزائرية للمكتبات ومركز الفهرس العربي الموحد، ولا نخفي حجم الصعوبات التي واجهتان في إعداد الدراسة بحكم حداثة مصطلح التنمية المستدامة عموما، ومفهومه في مجال المكتبات ومراكز المعلومات على وجه الخصوص، إضافة إلى غلق موقع البوابة الجزائرية للمكتبات في فترة إعداد هذا الورقة البحثية مما أدى إلى ضرورة تغيير منهجية الجانب التطبيقي تماما من محاولة تقييم البوابة ودورها في التنمية المستدامة بمجال المكتبات والمعلومات إلى وصف البوابة وأهدافها المستقبلية، بالشراكة مع مركز الفهرس العربي الموحد ودوره في ذلك.

1. مفهوم التنمية المستدامة: أصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل لمعظم دول وحكومات العالم[1]، وتشكل التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع، وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب على حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر،[2] بمعنى ترك المصادر المتوافرة الآن للأجيال القادمة بالوضع نفسه الذي هي عليه أو أفضل[3]، ولقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة بداية في أدبيات العلوم الاقتصادية والاجتماعية ثم تعدى ذلك إلى مختلف مجالات العلوم الأخرى: كالسياسة والإدارة وغيرهما، وبالرغم من أن كلمة التنمية المستدامة تعتبر شعارا عالميا مشتركا، إلا أنه إلى غاية اللحظة لا يوجد توافق على تعريف أو مفهوم واحد للتنمية المستدامة، ويرى Arrow وآخرون أنه حتى يمكن القول أن الاقتصاد يحقق مستوى تنمية مستدامة عند أي فترة معينة، ينبغي أن تكون الرفاهية الاجتماعية للأجيال لا تنخفض عند هذه الفترة، وتعتبر القاعدة الإنتاجية للاقتصاد من بين أهم محددات الرفاهية الاجتماعية للأجيال، وتشمل هذه القاعدة الإنتاجية كل الأصول الرأسمالية بما في ذلك الرأسمال الصناعي، رأس المال البشري، رأس المال الطبيعي، وقاعدة المعرفة، والمؤسسات[4].

1.1. التعريف اللغوي: إن مصطلح التنمية المستدامة Development Sustainable، من المصطلحات حديثة العهد نسبيا[5]، وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنمية المستدامة ليس محل اتفاق بين الدارسين والباحثين[6]، التنمية المستدامة (développement durable) أو المستديمة (soutenable)، هو ترجمة لا تستجيب لمعاني المصطلح

[1] هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع. 09، ديسمبر 2014، ص.ص. 211–225.

[2] مراد ناصر، التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة التواصل، ع. 26 جوان 2010، ص.ص. 131–157.

[3] ريدة ديب؛ سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مج. 25، ع. 01، 2009، ص.ص. 487–520.

[4] شكوري سيدي؛ شيبي عبد الكريم، العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول: دراسة حالة الجزائر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مج. 15، ع.02، يوليو 2013، ص.ص. 07–61.

[5] موقع اليونيسكو، متاح على الأنترنت في: www.unesco.org/ ، أطلع عليه يوم: 29 جويلية 2016، على الساعة 19:59 زوالا.

[6] نور الدين روابنية، التنمية بين إشكاليات تحديد المفهوم ومتطلبات الواقع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع. 23، نوفمبر 2011، ص.ص.187–201.

الإنجليزي (development sustainable)، الذي يمكن ترجمته أيضا (بالتنمية القابلة للإدامة) أو (التنمية الموصولة)، (التنمية القابلة للاستمرار)[1]، وهذا ما يجعل باب الاجتهاد في هذا المجال مفتوحا من جهة ومن جهة أخرى لتعلق المصطلح بمجالات متعددة منها مجال المكتبات والمعلومات.

2.1. التعرف الإصطلاحي للتنمية المستدامة: أول مرة يظهر فيها مفهوم التنمية المستدامة كان في التقرير المعنون " الاستراتيجية العالمية من أجل المحافظة " الذي صدر عن الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة سنة 1980 وقد كرس المفهوم بعد ذلك سنة 1987 ثم في قمة الأرض الثانية في ريوديجانيرو سنة 1992 ثم في ندوة الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية في كيوتو سنة 1997 ثم في قمة جوهانسبورغ سنة 2002 للمحافظة الموارد الطبيعية وتنوع الأحياء، واهتم هذا المصطلح من التنمية الأخذ بنظر الاعتبار كل ما يتعلق بالجانب البيئي والإنساني والتنموي، ولم تغفل التنمية المستدامة عما يتعلق بالبشر اذ أعتبر الانسان محل اهتمامها من خلال ما أكدت عليه مؤتمرات التنمية المستدامة للعلاقات القائمة بين البيئة والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان كما أكدت على ضرورة تساوي الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل[2]، كما أن جميع برامج التنمية المستدامة يجب أن تأخذ في الاعتبار المجالات الثلاثة للاستدامة البيئة المجتمع، الاقتصاد، إضافة إلى البعد الثقافي الضمني، حيث التنمية المستدامة تتناول المجالات الثلاثة ضمن سياقها المحلي، وبالتالي ستأخذ أشكالا عديدة في أنحاء العالم، كما أن المثل والمبادئ التي تكمن وراء الاستدامة تشمل مفاهيم واسعة مثل المساواة بين الأجيال العدالة بين الجنسين، السلام، التسامح، الحد من الفقر، حفظ وصيانة البيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية، العدالة الاجتماعية[3].

فالتنمية المستدامة ليست نقلة واحدة، ولكنها عملية مستمرة ومطردة تمكن جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني ثمارها الجيل الحاضر كما تجني ثمارها الأجيال القادمة[4]، والتنمية المستدامة عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، وإقليمي، ومحلي)، ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي، وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية، ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم

[1] بويحياوي صبرينة، المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة، مجلة المفكر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، ع. 11، ص.ص. 522-542.

[2] علي عبد الله أحمد، واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج.14، ع. 10، تشرين الثاني 2008، ص.ص. 293-320.

[3] حنان عبدالله عنقادي، التربية من أجل التنمية المستدامة = Education for Sustainable Development Sourcebook، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو، 2012، ص. 05.

[4] بومعرافي إلياس؛ عماري عمار، من أجل تنمية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة،ع. 07، 2009-2010، ص.ص. 27-42.

تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات[1]، ومهما كان، فان مفهوم هذا المصطلح يمكن اعتباره نمط من أنواع التقدم والتحضر والرقي الذي من شانه تحقيق المبدأ القائل: "من أجل حياة أفضل" من خلال تحقيق إشباع حاجات الفرد ورغباته المتعددة، وبالتالي تحقيق التوازن العام في جوانبه المتعددة: السيكولوجية، الاجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية[2]، وانطلاقا مما سبق نستنتج أن هذا يعطي دفعا قويا للتنمية المستدامة في مجالات عديدة منها مجال المكتبات والمعلومات، بل يؤسس هذا إلى إشكاليات بحثية جديدة للتنمية المستدامة في جزئيات هذا المجال، كالتنمية المستدامة والمكتبات الرقمية، التنمية المستدامة في مجال المخطوطات العربية، وغيرها.

3.1. المفهوم العربي للتنمية المستدامة: التنمية كأي تطور اجتماعي اقتصادي تعتمد على قوى دافعة داخلية تكفل لها النمو مع الاستدامة، لذا يلزم وضع تعريف خاص للتنمية المستدامة يتماشى مع الرؤية المستقبلية للوطن العربي وحصر السمات الاجتماعية والاقتصادية التي تتميز بها المنطقة العربية والخلفيات التي يمكن بناء عليها وضع تعريف دقيق للتنمية المستدامة في الوطن العربي واستخلاص المتطلبات التنمية المستدامة في العالم العربي على ضوء المتطلبات العامة التي تم التعرف عليها، وفي ضوء المنظور العربي للتنمية يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل: التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري، والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف[3].

4.1. تكنولوجيا المعلومات الاتصالات: طرحت التكنولوجيا الحديثة سلسلة من التغييرات في جميع المجالات من خلال الوسائل المتطورة التي أنتجتها، بما يشمل تكنولوجيا الإعلام الآلي وتكنولوجيا الاتصال، وأصبحت الأنترنت ضرورة لا بد منها في البحث العلمي حيث فرضت نفسها على الباحثين في القيام بالبحوث، من خلال الإيجابيات التي توفرها لهم في الحصول على مصادر المعلومات الالكترونية، قبل تعريف تكنولوجيا المعلومات، يتطلب الأمر كشف النقاب عن ماهية التكنولوجيا بشكل عام، التكنولوجيا، تعريب لكلمة Technologie، المركبة من كلمتين يونانيتين، الأولى Techne، والتي معناها صنعة، و Logus، ومعناها علم، فتصبح الترجمة الحرفية للكلمة، علم

[1] عبد الله جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، ج. 23، ع. 01، ص.ص.177-226.

[2] علي لونيس، إدارة الموارد البشرية كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، مجلة العلوم الاجتماعية ع. 14 جوان 2011، متاح على الأنترنت في: http://revues.univ-setif2.dz/ ، أطلع عليه يوم: 28 جويلية 2016، على الساعة 18:57 زوالا.

[3] مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، نحو مجتمع المعرفة سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، ع. 11، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، 1427هـ، ص. 49.

الصنعة[1]، وتكنولوجيا المعلومات، هي العلم الذي يهتم بمعالجة مختلف أنواع المعلومات، عبر وسائل حديثة[2]، والتي سهلت الطريق أمام الباحثين والمستخدمين، في الوصول إلى ما يحتاجونه، من معلومات بسرعة، ودقة، وشمولية وافية، بشكل كبير وسريع[3]، وتعرف التكنولوجيا بأنها مختلف أنواع الوسائل التي تستخدم لإنتاج المستلزمات الضرورية لراحة الإنسان واستمرارية وجوده، كذلك يمكننا تعريفها بأنها التنظيم والاستخدام الفعال والمؤثر لمعرفة الإنسان وخبرته، من خلال وسائل ذات كفاءة تطبيقية عالية وتوجيه الاكتشافات والقوى الكاملة المحيطة بنا بغرض التطوير وتحقيق الأداء الافضل[4]، أما تكنولوجيا المعلومات information technonlogie [5] فقد تعددت تعريفاتها بسبب سرعة تطوراتها، والمهام التي تقوم بأدائها في حياتنا اليومية من جهة أخرى، ومن بين تلك التعريفات أنها البحث عن أفضل الوسائل لتسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها وجعلها متاحة لطالبيها بسرعة وفاعلية[6].

5.1. التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي: شغلت قضية التنمية المستدامة اهتمام العديد من دول العالم كأساس للحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والقادمة، كما أفاض بعض المؤلفين في توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، كما أكدوا أن مساهمة الابتكار التكنولوجي في التنمية المستدامة تكمن من خلال السماح بالابتكار التكنولوجي من جهة بإبدال رأس المال الطبيعي برأس مال منجز ومتراكم وتقليص الحماية على رأس المال الطبيعي من خلال رفع الفعالية الاقتصادية للأساليب الفنية والمنتجات، وتحويل أنماط الاستهلاك وأنماط الحياة بطريقة تسمح بزيادة نوعية المعيشة في إطار تعاون مع حماية لرأس المال الطبيعي[7]، ومن الصناعات الحديثة نذكر الصناعات الإلكترونية مثل صناعة الأجهزة الإلكترونية كالحاسوب والهاتف المحمول (الجوال) والتلفاز والشرائح الإلكترونية ومن أكثر الدول تميزا وتفوقا في هذا المجال اليابان وتحاول الكثير من دول العالم أن تساير التطور والركب في الصناعات الحديثة[8]، ففي هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية، تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دورا مهما في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللامتناهية

1 محمود فيصل الرفاعي، كيف تساهم التكنولوجيا في النهضة، مجلة آفاق الثقافة والتراث، س.03، ع.09، يونيو 1995، ص.ص. 46- 60.

2 عامر إبراهيم قنديلجي، المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات والانترنت، الأردن: دار المسيرة، 2003، ص.195.

3 عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، عمان: البازوري، 2002، ص.271.

4 عامر ابراهيم قنديلجي، المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات والانترنت، المرجع نفسه، ص.331.

5 شريف فهمي بدوي، معجم مصطلحات الكومبيوتر والانترنت والمعلوماتية: انجليزي-فرنسي-عربي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 2008، ص.178.

6 جعفر الجاسم، تكنولوجيا المعلومات. عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2005، ص.50.

7 قطاف ليلى، دور أهمية التطورات التكنولوجية في القطاع الصناعي في تحقيق الإنتاج الانظف لأجل التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع. 25، ماي 2012، ص.ص.97-122.

8 بوشنيقير إيمان؛ داودي الطيب، التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع. 30-31، ماي 2013، ص.ص.363-377.

التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

– تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.

– تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلا عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

– تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.

– وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

– إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

حيث تعتبر المعارف والمعلومات عنصرا أساسيا لنجاح التنمية المستدامة، حيث تساعد على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وتساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف غير أنه لا بد من نقل هذه المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال الاتصالات، حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية، والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية[1].

6.1. أهداف وشروط التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق عدة أهداف نلخصها فيما يلي:

– زيادة الدخل الوطني حيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع دول العالم إلى إحداث التنمية المستدامة يكمن في فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، وهذا يتوقف على إمكانيات الدولة.

[1] أسامة زين العابدين، متاح على الأنترنت في: /www.ingdz.net ، أطلع عليه يوم: 18 جويلية 2016، على الساعة: 17:47 زوالا.

– تحسين مستوى المعيشة: يجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية والتحكم في معدلات المواليد وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني، وعليه تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو.

– تقليل التفاوت في الدخول والثروات ويندرج ذلك ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية، في هذا المجال تعاني الدول المتخلفة من فوارق كبيرة في توزيع الدخول بحيث تملك غالبية أفراد المجتمع نسبة ضئيلة من الثروة وتتحصل على نصيب متواضع من الدخل الوطني، بينما تملك فئة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من الثروة وتتحصل على نصيب عالي من الدخل.

– ترشيد استخدام الموارد الطبيعية تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذا الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعة، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.

– ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيات الحديثة فيما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع.

ويتضح مما سبق أن التنمية المستدامة جوهرها الإنسان لذلك فهي تسعى إلى تحقيق نوعية حياة جيدة للأفراد[1]، ومن هنا يتبين لنا أهمية المكتبات والمعلومات بمفهوم التنمية المستدامة، بحكم أن المراكز المعلومات والمكتبات تعتبر مكانا لتنوير عقول البشرية بالعلم والفكر والثقافة، من خلال مصادر المعلومات المختلفة التي تحتويها تلك المكتبات بمختلف أنواعها، وبالتالي فإن مختلف الأهداف السابقة الذكر ترتبط بشكل مباشر بعقل العامل البشري كمحور أساسي وفعال في التنمية المستدامة، وهنا نكتشف مكانة المكتبات في التنمية المستدامة.

2. التنمية المستدامة في الجزائر: أمام حداثة الاستقلال ونقص الخبرة الفنية والإمكانيات التكنولوجية، وجدت الجزائر نفسها وباقي دول العالم النامي بحاجة إلى نوع من الانفتاح على الغرب المصنع، انفتاح ترتب عليه اندماج متعاظم في النظام الرأسمالي العالمي من موقع تابع ومستغل عبر آليات متعددة، وأمام هذا الخطر الذي يتهدد التنمية الوطنية دعت الحاجة والضرورة القومية إلى ظهور مفهوم التنمية المستقلة ليحاول فك الارتباط مع الخارج ويدفع عملية التنمية للتركيز على الداخل بكل صوره وأبعاده، وليؤكد على الأبعاد الذاتية للتنمية[2]، وبالرغم من وجود

[1] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، جامعة عنابة، ع. 26 جوان 2010، ص.ص. 131–157.

[2] نور الدين روابنية، التنمية بين إشكاليات تحديد المفهوم ومتطلبات الواقع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع. 23، نوفمبر 2011، ص.ص.187–201.

تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال التنمية المستدامة؛ إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة، وفيما يلي نحاول ذكر أهم مجالات التدخل:

– **مجال التلوث المائي:** ترتبط الأشغال الجارية بإعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، وهذا من خلال إعادة تأهيل 10 مدن يفوق عدد سكانها 2 مليون نسمة، وإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية، إضافة لمبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير وإدارة الموارد المائية.

– **مجال التلوث الجوي:** اتخذت الحكومة في هذا المجال عدة إجراءات أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات، والتحول إلى مصدر جديدة للطاقة الكهربائية أو الطاقة الشمسية، فبدأت بتعميم استخدام غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص، حيث يسجل خلال سنة 2009م حوالي 40000 سيارة حولت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز 160 محطة منتشرة عبر كافة الإقليم.

– **مجال النفايات الحضرية والصناعية:** سيشرع في الوقت القريب بتنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي ممنوح من طرف البنك الإسلامي للجزائر. كما أن وضعية النفايات والبقايا الصناعية من أهم المشاكل الباعثة للقلق، وإن كانت حوالي 50 % من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث؛ إلا أن معظمها معطلة في الوقت الراهن.

– **مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية:** سعت الحكومة لشراء المعدات اللازمة لمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات المخابر، وهذا بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث المترتب عن المحروقات.

– **مجال الغابات وحماية السهوب:** تهدف الاستراتيجية المنتهجة في الوقت الحالي إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة، ومراعاة اهمية البيئة من أخرى، والعمل على المكثف لإعادة تهيئة 03 ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف.

– **مجال حماية التراث الثقافي:** يمثل التراث الثقافي الأثري على وجه الخصوص، سندا للذاكرة الجماعية، لهذه الأغراض تم فتح عدة ورشات تعمل في الوقت الراهن على ترميم التراث التاريخي وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية، حيث تخص العملية 18 ولاية.

– **مجال التربية والتحسيس البيئي:** إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام تكون وعي بيئي، وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي، حيث يتم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها

الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع إيكولوجية[1]، إضافة إلى وضع آليات مؤسسية ومالية وقانونية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عمليات اتخاذ القرار كإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، فإنها تبقى غير منتظمة وغير كافية، وحتى إن كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتَها القوية في المضي قدما نحو استراتيجية التنمية المستدامة، إلا أن الفجوة بينها وبين الدول المجاورة في نفس المجال تبين بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية.

3. التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية: ترتكز المبادرات السعودية لتحقيق التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة في مستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه هذا وقد حدد المجتمع الدولي مكونات التنمية المستدامة على أنها: نمو اقتصادي، تنمية اجتماعية، حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها[2]، وإلى جانب البرامج والمبادرات التي تعمل عليها وزارة التعليم العالي في تحقيق رؤيتها في بناء مجتمع معرفي يعتمد على اقتصاد المعرفة وذلك بالعمل على الهدفين الرئيسين أعلاه، فقد رأت الوزارة أهمية التحول إلى الحكومة الإلكترونية والمتنقلة لما لذلك من ارتباط مباشر بجميع أهداف التنمية المستدامة، ومن مبادرات الوزارة في استغلال الحكومة الإلكترونية والحكومة المتنقلة تحقيق المحاور الثلاثة أعلاه: التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، المكتبة الرقمية السعودية، البيانات التعليمية المفتوحة، المشاركة المجتمعية الإلكترونية، تنمية المؤهلات العلمية والعملية للخريجين (كمشروع سفير الخريجين)، المبادرات البيئية ومبادرات تخفيض استهلاك الموارد الطبيعية، إلى جانب المبادرات والمشاريع المباشرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، فتعمل الوزارة على استغلال مبادئ ومفاهيم الحكومة الإلكترونية والمتنقلة والفرص التي تتيحها في جميع مبادراتها ومشاريعها وخططها الاستراتيجية[3].

– **متطلبات التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية:** رغم الطابع العام للمملكة العربية السعودية لا يختلف كثيرا عن سائر الوطن العربي في العديد من الأوجه إلا أن هناك خصوصيات اجتماعية واقتصادية يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار بما في ذلك اختلاف طبيعة التوازن بين البيئة الموارد الطبيعية عن غيرها من الدول العربية، وطبيعة تضاريسها وامتداد مساحتها من البحر إلى الخليج، ودورها الريادي في العالم الإسلامي، من هذا المنطلق

[1] مسيخ أيوب، التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات المطروحة أمامها، متاح على الإنترنت في: www.giem.kantakji.com/ ، أطلع عليه يوم: 21 جويلية 2016، على الساعة 15:53 زوالا.

[2] متاح على الأنترنت في: www.saudi.gov.sa/wps/portal/SaudiPages/Pages/sustainableDevelopment ، أطلع عليه يوم: 18 جويلية 2016، على الساعة 00:45 صباحا.

[3] متاح على الأنترنت في: www.moe.gov.sa/ar/Pages/SustainableDevelopment.aspx ، أطلع عليه يوم: 20 جويلية 2016، على الساعة 13:45 زوالا.

فإن متطلبات التنمية المستدامة الخاصة بالمملكة العربية السعودية؛ تشمل إلى جانب المتطلبات الخاصة بالتنمية المستدامة في الوطن العربي:

– **إحياء التراث الإسلامي:** بالدخول في مجال الاقتصاد القائم على المعرفة عن طريق الإعلام الإسلامي الرائد فيما يتعلق بالتراث الثقافي والديني.

– **لعب دور ريادي في مجال الاقتصاد الإسلامي:** خاصة في مجال التنمية المستدامة لوضع أسس إسلامية لها.

– التوسع في مجال الشراكة الحضارية مع العالم الإسلامي بتشجيع السياحة الدينية.

– **إستخدام الثروات الطبيعية:** بالسعي لاكتشاف الثروات الطبيعية في التوسع الاقتصادي بما في ذلك الثروة المائية والأرضية والجوفية والجوية.

– **حماية البيئة:** من خلال الحفاظ على التنوع التوازن البيئي في المملكة، الموازنة بين الامتداد في العمران وحماية الحياة الفطرية.

– **مجالات التميز:** عن طريق التوسع في مجالات تميز للمملكة، توطين التقنية الإنتاجية[1].

4. التنمية المستدامة في مجال المكتبات ومراكز المعلومات: أصبحت التنمية المستدامة في هذا العصر من أهم القضايا لنا جميعا، وخاصة مع التطور السريع، فإننا نواجه العديد من التحديات التي تؤثر بشكل مباشر على بيئتنا ومواردنا الطبيعية، ومجتمعاتنا، والصحة والتعليم والثقافة.

1.4. مفهوم التنمية المستدامة في مجال المكتبات ومراكز المعلومات: من خلال تقديم المكتبات لخدمات ذات جودة عالية، يمكن لأخصائي المكتبات والمعلومات مساعدة المجتمع بجميع فئاته على تطوير مهاراتهم وقدراتهم للوصول إلى المعلومات واستخدامها بأشكالها المختلفة، ومن خلال العمل مع الحكومات والمؤسسات التجارية، فإن المكتبات يمكن أن تسهم بشكل مباشر في تنمية المجتمعات المحلية لتطوير البرامج المجتمعية والبيئية للعالم الذي يرغبون العيش به[2].

2.4. أهمية المكتبات ومراكز المعلومات في التنمية المستدامة: يمكن أن نوضح أهمية المكتبات ومراكز والمعلومات في التنمية المستدامة من خلال حث الاتحاد الدولي للمكتبات ومؤسسات المعلومات (IFLA) صانعي السياسات والمهتمين بالقضايا التنموية، على تقدير أهمية إتاحة المعلومات كعنصر أساسي يدعم التنمية، والاعتراف بالدور الذى يلعبه المكتبين كأدوات تنموية، كما يشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم أطر المعلومات

[1] مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، نحو مجتمع المعرفة سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، ع. 11، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، 1427هـ، ص. 49.

[2] **محمد مهدي أحمد**، ورشة عمل إتاحة المعلومات – أخصائيو المكتبات والمعلومات هم مفتاح التنمية المستدامة *الأربعاء 23 سبتمبر 2015*، متاح على الإنترنت في: http://www.arab-afli.org/main/post_details.php?alias=122 ، أطلع عليه يوم: 23 ماي 2016، على الساعة 01:45 صباحا.

اللازمة للتنمية، وتوفير شبكات المعرفة والمصادر البشرية والمعلوماتية كالمكتبات والهيئات العامة[1]، وهذا ما يوضح ويؤكد الأهمية الكبرى لمجال المكتبات والمعلومات في التنمية المستدامة بجميع فروعها لدول العالم.

3.4. تكنولوجيا المعلومات والتنمية المستدامة في مجال المكتبات والمعلومات: من المشكلات التي تواجه الأمة الإسلامية اليوم في المجال العلمي في وقتنا الحاضر، مشكلة المعلومات وأثرها في البحث العلمي[2]، حيث يدعم تداول المعلومات خلق مجتمعات معرفية، وتحتوي على بنية تحتية، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ووسائل الإعلام وأدوات الإلمام بالقراءة والكتابة التي يحتاجها الناس؛ لاستخدام المعلومات بكفاءة، وحفظها للأجيال القادمة، في هذا السياق، تتخطى المعلومات التي يجب أن تقدمها الحكومات أو المطلوبة في إطار تشريعات الحق في الحصول على المعلومات، ولكن مع الاعتراف بحق الجمهور في المعلومات والبيانات، يجب احترام حق خصوصية الفرد، هذا ويساعد تداول المعلومات في دعم كل أهداف التنمية المستدامة، حيث يفتقر نصف سكان العالم إلى إمكانية الوصول إلى المعلومات على الإنترنت، تقدم المكتبات في مجتمعنا المعرفي الفرص وإمكانية الوصول للجميع التي تبدأ الفرصة في كل مكان في العالم، بالوصول إلى المعلومات والمعرفة، تمكن إتاحة المعلومات الناس حول العالم من صنع القرارات بناء على معلومات ومعرفة، قرارات من شأنها تطوير حياتهم، إن المجتمعات التي تتيح للجميع الحصول على المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب، لديها فرصة أفضل في القضاء على الفقر، وعدم المساواة، كما أن ذلك يطور الزراعة، والتعليم الجيد، ودعم الخدمات الصحية المقدمة للناس، والثقافة، والبحث، والابتكار، كما تضمن المكتبات الوصول إلى المعلومات غاية مشتركة تدعم كل أهداف التنمية الإنمائية فمجتمع المعلومات أكثر من مجرد اتصالات بالإنترنت، فهناك 320000 مكتبة عامة، وأكثر من مليون مكتبة برلمانية، وجامعية، وعلمية، وبحثية، ومتخصصة تعمل على ضمان إتاحة المعلومات والمهارات اللازمة لاستخدامها للجميع، مما يجعلها مؤسسات أساسية للجميع في عصرنا الرقمي، توفر المكتبات البنية التحتية؛ لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتساعد الناس على تنمية قدراتهم في استخدام المعلومات بكفاءة، وتحفظ المعلومات لضمان استمرارية وصولها للأجيال القادمة، تقدم المكتبات شبكة قوية، وموثوق بها من المؤسسات المحلية التي تصل بكفاءة إلى الفئات الجديدة والمهمشة[3].

4.4. مقومات وأدوات إسهام المكتبات ومراكز المعلومات في التنمية المستدامة للمجتمعات: كما أن حق الحصول على المعلومات هو حق من حقوق الإنسان يواجه مشكلة الفقر ويدعم التنمية المستدامة، وتعد المكتبات المكان الوحيد في كثير من المجتمعات الذى يوفر المعلومات لأفراد المجتمع؛ لتطوير التعليم واكتساب المهارات الجديدة

[1] بيان الإفلا عن المكتبات والتنمية، متاح على الأنترنت في: http://www.ifla.org/node/8498 ، أطلع عليه يوم: 27 ماي 2016، على الساعة 03:21 صباحا.

[2] عاصم شحادة علي، تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية: ماليزيا نموذجا، المستقبل العربي، ص.ص.79-94.

[3] International Federation of Library Associations and Institutions, Libraries and implementation of the UN 2030 Agenda, (en ligne). H.22:00 /08/2016. A 8Disponible sur : http://www.ifla.org/ , consultè le: 0

وتوفير فرص العمل وإقامة المشروعات الاقتصادية واتخاذ القرارات الصائبة والتي تتعلق بالزراعة والصحة ومعالجة المشاكل البيئية، تلعب المكتبات دورا فريدا كشريك تنموي مهم من خلال توفير المعلومات بكافة صورها وتقديم البرامج والخدمات التي تتعلق بالمعرفة في مجتمعات تشهد تغيرا سريعا.

– **تمنح المكتبات فرص للجميع:** توجد المكتبات في كل مكان في الريف والحضر، في الجامعات وفى أماكن العمل، تخدم المكتبات الجميع بغض النظر عن أصلهم أو جنسيتهم أو نوعهم أو سنهم أو قدراتهم أو ديانتهم أو ظروفهم الاقتصادية أو انتماءاتهم السياسية، تساند المكتبات الأقليات والمجموعات المهمشة وتتأكد من حصول كل فرد على فرص اقتصادية وحقوق الإنسان.

– **تمكن المكتبات الأفراد من تحقيق تنميتهم الذاتية:** تدعم المكتبات المجتمعات والتي من خلالها يستطيع كل الأفراد من كل الخلفيات أن يقوموا بالتعلم والخلق والابتكار، كما تقوم المكتبات بدعم ثقافة التعلم والتفكير النقدي فمن خلال المكتبات يستطيع الأفراد أن يسخروا القوة التكنولوجية والإنترنت للارتقاء بحياتهم وبمجتمعاتهم، كما تقوم المكتبات بحماية حقوق المستخدمين في إتاحة المعلومات في بيئة آمنة، إن المكتبات هي المحتوى للمجتمعات والثقافات وهي التي تساعد الفراد على الانخراط مع المعاهد العامة والتي يحتاجونها لإتاحة الخدمات كما يمكن أيضا أن تلعب دورا كبوابة للمشاركة المدنية وتقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية الجديدة.

– **تمنح المكتبات إتاحة المعرفة العالمية:** تعد المكتبات جانب أساسي للبنية التحتية الأساسية التي تدعم التعليم والوظائف ونمو المجتمع، فهي تمنح الإتاحة الملائمة والمعبرة للمعلومات في كل أشكالها إن كانت في شكل مخطوطة أو إن كانت مطبوعة أو إن كانت مسموعة ومرئية أو إن كانت رقمية، كما تقدم المكتبات الدعم الرسمي والغير رسمي للتعلم مدى الحياة كما تقوم بحفظ الذكريات الخاصة بالفلكلور والعادات والمعلومات الأصلية والأولية وأيضا حفظ التراث القومي والثقافي والعلمي، فعندما هدفت سياسات المعلومات القومية على تحسين الاتصال الهاتفي وإمدادها بشبكة واسعة وفائقة السرعة فقد كانت المكتبات هي الشريك الطبيعي لتوفير الإتاحة العامة للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وشبكات مصادر المعلومات.

– **يمنح المكتبيون إرشادا خبيرا:** إن موظفي المكتبات مدربون وموثوق في إخلاصهم وعطائهم لإرشاد الأفراد للوصول الى المعلومات التي يبحثون عنها، كما يقوم المكتبين بإعطاء التدريبات والدعم للحصول على المعلومات للمجتمع وللأشخاص الذين يحتاجون أن يكونوا أفضل مشاركة في المجتمع المعلوماتي، إن المكتبيين هم القائمون على الحفاظ على التراث الثقافي والهوية.

– **المكتبات جزء من مجتمع متعدد المساهمين:** تعمل المكتبات بشكل فعال وفى مختلف الظروف مع العديد من المجموعات المساهمة في المجتمع، تقوم هذه المجموعات بتقديم البرامج والخدمات بالتعاون مع الحكومات المحلية

والوطنية والمجموعات المجتمعية والمؤسسات الخيرية وهيئات التمويل وشركات القطاع العام والخاص، المكتبين هم الفاعلون الاذكياء الذين لديهم القدرة على مشاركة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وإدارة الأعمال والأكاديميين والفنيون في تحقيق أهداف السياسات.

– **الاعتراف بدور المكتبات في تطوير أطر السياسات:** المكتبيون يلعبون دورا أساسيا في إتاحة المعلومات والخدمات الشبكية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، لذا يجب على صانعي السياسات أن يعززوا من دور المكتبات ويستغلوا مهارات القائمين على المكتبات والعاملين في مجال المعرفة لحل مشاكل التنمية على مستوى المجتمع[1].

6.4. مظاهر دور المكتبات ومراكز المعلومات في التنمية المستدامة بالعالم: إن المكتبات تدعم بالفعل أهداف التنمية المستدامة من خلال:

– **زيادة دخل صغار المزارعين:** عمل موظفو المكتبة العامة في رومانيا، والذين تدربوا في برنامج مع الحكومة؛ لمساعدة مئة ألف مزارع على استخدام خدمات Biblionet programme تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في التقديم على المعونات الزراعية، وهو ما عاد على المجتمعات المحلية ب 187 مليون دولار أمريكي في 2011 و2012.

– **الترويج لفرص التعلم مدى الحياة:** لقد أخذت المكتبات في بوتسوانا خطوات واسعة نحو دعم أهداف الحكومة ورؤيتها لعام 2016، بما في ذلك إدخال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتطوير مهارات مستخدمي المكتبات في استخدام الكمبيوتر، وتمكينهم من النجاح في العمل، والتعليم، والتوظيف.

– **تمكين النساء والبنات:** لقد وفرت مكتبة أوغندا الوطنية تدريبا على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مخصص للمزارعات من النساء، يضمن أن باستطاعتهم الاطلاع على التنبؤات بالأحوال الجوية، وأسعار المحاصيل، ودعمهم لخلق اسواق لهن على الإنترنت بلغاتهم.

– **التأكد من الحصول على وظيفة منتجة وجيدة:** في سنة واحدة، استخدم 1.4 مليون شخص بالغ في الاتحاد الأوروبي، أجهزة الكمبيوتر الموجودة في المكتبات العامة؛ في أنشطة متعلقة بالتوظيف، واستخدمها 5.1 مليون في التقديم على وظائف، وأكثر من ربع مليون حصلوا منها على وظائف بالفعل.

7.4. أدوات ضمان نتائج إسهامات المكتبات ومراكز المعلومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تسهم المكتبات في الوصول إلى نتائج أفضل فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة من خلال:

– الترويج للإلمام بالقراءة والكتابة على مستوى العالم، بما في ذلك محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية، والإلمام بالمهارات الرقمية.

[1] بيان الإفلا عن المكتبات والتنمية، المرجع السابق.

– رأب الفجوات في إتاحة المعلومات ومساعدة الحكومة، والمجتمع المدني، والتجارة على فهم الاحتياجات المعلوماتية بصورة أفضل وتقديم شبكة تتيح البرامج والخدمات الحكومية.

– تطوير الإدماج الرقمي من خلال إتاحة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتوفير موظفين يساعدون الناس على تعلم مهارات رقمية جديدة، من أجل أن تصبح المكتبات قلب المجتمع البحثي والأكاديمي، حفظ الثقافة والتراث العالميين وإتاحة الوصول لهما[1].

5. الفهرس العربي الموحد والتنمية المستدامة الجزائرية السعودية بمجال المكتبات والمعلومات: بمبادرة من مركز الفهرس العربي الموحد السعودي الذي أخذ على عاتقه إنشاء هكذا بوابات تعنى بالمكتبة الوطنية الجزائرية ومكتبات المؤسسات الجامعية حتى تصبح المكتبة الجزائرية ببعدها الأكاديمي والجامعي على تماس مباشر مع المكتبات السعودية والعربية والعالمية، سيما أن المكتبات الجزائرية لم تفرض نفسها في هذه الفضاءات، وسيتكفل مركز الفهرس العربي الموحد الذي تم الاتفاق معه منذ 5 سنوات بجميع الأعباء والتعريف بمحتويات المكتبة الجزائرية، ليشمل في مراحل لاحقة فهرسة محتويات المكتبات الخاصة والخزائن من مخطوطات وكتب نادرة لبلوغ هدف رقمنه المكتبات، وهو ما يؤكد على ربط السياسة التنموية بالمملكة العربية السعودية بنظيرتها الجزائرية خصوصا في مجال المكتبات والمعلومات، وبهذا تحاول هاته الدراسة الوقوف على مختلف الإمكانيات المسخرة لقيام المشاريع التنموية في قطاع المكتبات والمعلومات بالجزائر، في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخطط المتبعة في تنفيذ تلك المشاريع والصعوبات التي تواجهها.

1.5. مركز الفهرس العربي الموحد: الفهرس العربي الموحد مشروع تعاوني غير ربحي، يهدف لإيجاد بيئة تعاونية للمكتبات العربية خاصة، وذلك من أجل تخفيض تكلفة فهرسة أوعية المعلومات العربية، من خلال عملية الفهرسة المتقاسمة التي تتطلب توحيد ممارسات الفهرسة داخل المكتبات العربية، واعتماد المعايير الدولية في الوصف الببليوجرافي، وهذا ما سيحقق تطور مستوى المعالجة الببليوجرافية داخل المكتبات العربية، والذي سينعكس إيجابيا على انتشار الكتاب العربي والتعريف بالثقافة العربية الإسلامية، من خلال تسجيلات عالية الجودة تتاح للمكتبات داخل وخارج الوطن العربي، والتي ستمكن المستفيد من الوصول لوعاء المعلومات العربي المحدد بكل يسر.

1.1.5. التشغيل والتطوير: لضمان فعالية تنفيذ المشروع وحرفية خدماته ولضمان المرونة في تنفيذ المشروع والسرعة في إنجاز وتقليل تكاليفه، فقد تم إسناد تطويره وتنفيذه وتشغيله إلى شركة نسيج وهي الشركة العربية الرائدة المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، والتي ساهمت في ميكنة المئات من المكتبات العربية الكبيرة، وتمتلك

[1] International Federation of Library Associations and Institutions, op. cite.

شركة نسيج خبرات فنية كبيرة في مجال ميكنة المكتبات والتعامل مع سجلات الفهرسة العربية وتحويلها إلى الصيغ المعيارية Standard Format، كما تملك خبرات متميزة في خدمات التسويق والدعم للمكتبات العربية، وعلاقات متميزة مع عدد كبير من المكتبات العربية، كذلك شاركت نسيج منذ فترة طويلة في ورش العمل والندوات التي ناقشت تطوير المعايير العربية الموحدة، ولديها حماس كبير لتنفيذ هذا المشروع إيمانا منها بأهميته الكبيرة.

2.1.5. التسجيلات الببليوجرافية: تتسم التسجيلات قاعدة الفهرس العربي الموحد بالجودة العالية، انطلاق الخدمة الرسمية للفهرس كان عدد التسجيلات الببلوجرافية 310.000 تسجيلة ووصل العدد مع نهاية عام 2014 لحوالي 2.000.000 تسجيلة ببليوجرافية وتطور استخدام المكتبات للتسجيلات الببليوجرافية المتاحة من خلال قاعدة بيانات الفهرس العربي الموحد للتجاوز 400.000 تسجيلة ببليوجرافية تحميلا وتنزيلا خلال سنة 2014 مما يظهر شدة الإقبال على خدمات الفهرس من قبل المكتبات العربية والعالمية، في حين وصل العدد 2.150.000 تسجيلة بيبليو جرافية في سنة 2015.

3.1.5. الضبط الاستنادي: إثر انتقال فهارس المكتبات من البيئة الورقية إلى البيئة الرقمية ازدادت الحاجة لأدوات الضبط الاستنادي في البيئة الجديدة، ولكن ساحة المكتبات العربية كانت تشكو نقصا كبيرا لهذه الأدوات، ماعدا بعض التجارب المحلية لبعض الجهات وبعض الأدوات الورقية الغير متطابقة مع البيئة الرقمية من ناحية، ومن ناحية أخرى او تفتقر لسياسة تحديث لكونها جهودا فردية، ووعيا من إدارة الفهرس العربي الموحد بحاجة المكتبات العربية لهذه الأدوات، أخذت على عاتقها إنشاء مجموعة من القوائم الاستنادية في البيئة الرقمية، تتجاوز من خلالها نقائص الأدوات السابقة، حيث ستكون هذه القوائم مطابقة لمعيار مارك 21 الاستنادي، ومستفيدة من قائمة مكتبة الكونجرس الأمريكية، مع مراعاة خصائص اللغة العربية والاستفادة من كل الأدبيات والأدوات المنشورة في العالم العربي، وتكون عملية تحديثها مستمرة، حيث أنها عمل مؤسسي يمتلك آليات الاستمرار والنمو مقارنة بالأعمال الفردية، ونجد فيما يلي عرضا سريعا لهذه القوائم: قائمة أسماء الأشخاص تحتوي هذه القائمة على أكثر من 400.000 اسم شخص، قد تم توحيد صياغتها وتوحيد مداخلها إضافة لإنشاء عدة إحالات للصيغ غير المعتمدة من قبل مركز الفهرس، قائمة أسماء الهيئات والملتقيات 70.000 تسجيلة، قائمة العناوين الموحدة 30.000 تسجيلة، قائمة الموضوعات البحتة والأسماء الجغرافية تحتوي هذه القائمة على أكثر من 250.000 رأس موضوع واسم جغرافي، هي محصلة العمل على قائمة أولية كانت تحتوي على أكثر من 60.000 مدخل بعد توحيد صياغتها ودمج المتكرر منها وإضافة كل ما يستجد من رؤوس موضوعات.

4.1.5. اشتراك المكتبات المشتركة: هذا الصنف لا يتطلب موافقة اللجنة بل يكفي أن تقوم المكتبة بملء استمارة طلب العضوية وترسله لإدارة الاشتراكات بالفهرس العربي الموحد لكي تحصل على صفة مكتبة مشتركة، ويفتح لها حساب على هذا الأساس وتعبئة الاستمارة، هذا الاشتراك يشتمل على خدمات الفهرسة الأصلية، تنزيل التسجيلات،

إضافة البيانات المحلية، الخدمات المرجعية، خدمات المساعدة الفنية، ولتصبح المكتبة عضوا فإن ذلك يتطلب مشاركتها الكاملة ووضع كامل فهارسها داخل الفهرس العربي الموحد واتباع الإجراءات اللازمة لضمان تغذيته بكل التسجيلات التي تستحدث ضمن مقتنياتها الجديدة باللغة العربية، كما تتم مراجعة طلبات العضوية من قبل اللجنة العلمية للفهرس العربي الموحد لضمان جودة التسجيلات وتطابق معايير الفهرسة داخل المكتبة مع معايير الفهرسة داخل الفهرس العربي الموحد لكي تحصل على صفة المكتبة العضو، هذا وتتمتع المكتبات الأعضاء بالعديد من الامتيازات من بينها أن تحصل المكتبة على نسخة كاملة من فهارسها التي تساهم بها في الفهرس العربي الموحد بعد تصحيحها وضبط مداخلها الاستنادية وإثرائه، وتحتسب كل تسجيلة مضافة كرصيد إضافي للمكتبة، هذا وقد بلغ عدد المكتبات المنخرطة في مركز الفهرس العربي الموحد إلى غاية 2015 المكتبات العامة 747، المكتبات الجامعية 494، المكتبات المدرسية 2712، المكتبات المتخصصة 228، المكتبات الوطنية 10، المكتبات الخاصة 109.[1]

2.5. التنمية المستدامة في مجال المكتبات والمعلومات بالمملكة العربية السعودية: أوضح مستشار خادم الحرمين الشريفين، المشرف العام على مكتبة الملك عبد العزيز العامة الأستاذ فيصل بن عبد الرحمن بن معمر أن الوطن العربي يمر بمرحلة انتقال إلى مجتمع المعرفة حيث أصبح الاقتصاد والتنمية والتعليم والثقافة تعتمد على المعرفة، ورغم أن هناك مبادرات عديدة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي للنهوض بصناعة المعرفة وأدواتها ومواردها، إلا أن حجم المعلومات الرقمية باللغة العربية لا يزيد عن 3% من المعرفة الكلية المتاحة في شبكة الإنترنت، لذا فأن إنشاء مكتبة رقمية عربية ترصد المحتوى الرقمي العربي في أماكن وجوده وتتيح للمستفيدين الوصول إليه من مكان واحد بات ضرورة في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى، ويعتمد مشروع المكتبة الرقمية العربية بشكل أساس على بناء مكتبة رقمية عربية تغطي أكبر قدر من المقتنيات الإلكترونية بأشكالها المختلفة كتب رقمية، نصوص، صور، ملفات صوتية، فيديو، ملفات PDF وإتاحة المعلومات ليتمكن أي باحث من الوصول إلى المحتوى الذي يبحث عنه بسهولة ويسر، سواء بشكل مباشر أم من خلال برامج يستخدمها للاستفادة من هذا المحتوى، كما تهدف المكتبة الرقمية إلى نشر الثقافة المعلوماتية بين أفراد المجتمع السعودي والعربي بكافة فئاته و تجميع المحتوى الرقمي العربي من المكتبات العربية، خاصة المقتنيات العربية الفريدة في المكتبات العالمية وإتاحتها للمستفيدين، كما وافق المجلس على إقامة منتدى عالمي عن تنظيم وإتاحة المعرفة لخدمة متطلبات التنمية في الوطن العربي وذلك بمشاركة نخب علمية وفكرية عالمية في مجال التقنية والمعرفة بهدف التعرف على مستقبل بناء المعرفة في الوطن العربي ومناقشة ملامح المجتمع المعرفي العربي ودور المعرفة في بناء الاقتصاد والتنمية المستدامة والتعريف

[1] متاح على الإنترنت في: www.aruc.org ، أطلع عليه يوم: 10 جوان 2016، على الساعة 11:45 صباحا.

بما حققته المملكة العربية السعودية في مجال التقنية والإبتكار لبناء اقتصاد مبني على المعرفة وعرض نماذج من المشاريع التقنية التي أنجزت في المملكة بشكل خالص والوطن العربي بشكل عام مثل مشروع الفهرس العربي الموحد والمكتبة الرقمية العربية[1]، كل ذلك ليسهم في جعل المملكة واحدة من أكثر دول العالم تطبيقا لمجالات التنمية المستدامة الرئيسية (النمو الاقتصادي، حفظ الموارد الطبيعية، التنمية الاجتماعية) مع نشر ثقافتها واستخدامها في تسيير أمور الحياة العامة ومواكبتها التطور العالمي[2].

2.5. التنمية المستدامة في مجال المكتبات ومراكز المعلومات بالجزائر: أعلن وزير الثقافة الجزائري عز الدين ميهوبي عن "البوابة الثقافية الجزائرية" و"بوابة المكتبات الجزائرية"، وهي المشاريع التي ستوثق المورث الثقافي الجزائري المادي واللامادي على الأنترنت، إدراكا بأهمية الوسائط التكنولوجيا الجديدة، وستكون هذه البوابات مفتاحا للجمهور الجزائري والعالمي للولوج إلى الكنوز الثقافية الجزائرية في التراث المادي أو اللامادي في الوثائق والمخطوطات والكتاب وتخزين أكبر قدر ممكن من المعلومات ضمنها"، وفي المرحلة الراهنة من بناء هذه البوابة، لا يوجد فيها سوى معلمة المألوف القسنطيني ومعلمة الصنعة العاصمية، أما معلمة مدرسة تلمسان فإنها قيد الإثراء، أما المكتبة فهي في طور الإنجاز علما أنها ستزود من ذخائر المكتبة الوطنية، أهم شركاء البوابة هم وكالة الأنباء الجزائرية والإذاعة الوطنية والتلفزيون الجزائري ومركز البحث حول الإعلام العلمي والتقني، وستزود البوابة بنصيب معتبر من محفوظاتها لكي توضع تحت تصرف قصادها، كما تنوي البوابة القيام، قبل نهاية سنة 2016، بإدراج عشرات الآلاف من المراجع التي ستفرق بين مختلف خانات البوابة.

وتهدف بوابة المكتبات الجزائرية والتي أنشئت بالشراكة بين مركز الفهرس العربي الموحد والمكتبة الوطنية الجزائرية وجامعة الجزائر 1 ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني إلى خدمة الباحثين والمهتمين بالتراث الفكري الجزائري بتيسير الوصول إليه من خلال بوابة واحدة في شبكة الإنترنت، وتعد هذه البوابة الفهرس الوطني الموحد الذي يجمع المكتبات الجزائرية بجميع أشكالها وأنواعها في شبكة مكتبية واحدة، ومما يميز هذه البوابة أنها تأتي في إطار الشراكات التي يقدمها الفهرس العربي الموحد من أجل بناء قاعدة معلوماتية موحدة لكافة الأوعية والمحتويات العربية ولتحقق أهدافها في خدمة الثقافة العربية والإسلامية وتطوير المكتبات العربية بما يواكب معطيات عصر المعرفة في ظل المستجدات العلمية والتكنولوجية والاحتياجات المتزايدة لبناء أسس التكامل للوحدة المعرفية بتنوع مصادرها ومشاربها، ومما يميزها أيضا أنها تخدم الجهود الرامية إلى الوحدة الثقافية بين عالمنا العربي من خلال التواصل

[1] متاح على الإنترنت في: http://www.kapl.org.sa/newsdetails.aspx?newsid=101#.V5KFmtKGuko ، أطلع عليه يوم: 10 جوان 2016، على الساعة 11:45 صباحا.

[2] متاح على الإنترنت في: https://www.mof.gov.sa/arabic/MinistryProfile/Pages/SustainableDevelopment.aspx ، أطلع عليه يوم: 10 جوان 2016، على الساعة 11:45 صباحا.

الفكري والمعرفي والثقافي بين المشرق والمغرب وتبادل الأفكار التي ستحقق التنمية المستدامة والنهضة العربية الشاملة لكافة أقطار العالم العربي، فأجيالنا الشابة والمتطلعة إلى غد أفضل بحاجة إلى مكتبات متطورة ومدارة بأرقى المعايير وأحدث ما توصل إليه العلم من تقنيات ووسائل، كما تتطلع إلى خدمات معلوماتية فاعلة ومؤثرة خاصة ما يتعلق بالإنتاج الفكري الجزائري وتيسير والوصول إلى مقتنيات المكتبات الجزائرية، فلا يمكن الاستغناء عن المعرفة في بناء النهضة الجزائرية والتقدم على صعيد الاقتصاد والبحث العلمي، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلى بتعزيز التعاون والتشارك بين المكتبات الجزائرية في إطار عربي وصناعة معرفية عربية، ومن هنا فإن بوابة المكتبات الجزائرية أضحت أهم مصدر لنشر التراث الفكري والثقافي الجزائري ومحققة المشاركة والتعاون بين كافة المكتبات العربية حيث تضم المكتبات الجزائرية بجميع أشكالها وأنواعها في بوابة واحدة وواجهة بحث موحدة.

3.5. المكتبات العامة الجزائرية السعودية المنخرطة في مشروع الشراكة: يوضح الجدول الموالي مختلف المكتبات العامة المتضمنة في مركز الفهرس العربي الموحد، السؤول على تنفيذ الشراكة الجزائرية السعودية في قطاع المكتبات والمعلومات ومواقعها على شبكة الأنترنت:

اسم المكتبة:	موقع المكتبة على الأنترنت:	الدولة:
المكتبة الوطنية الجزائرية.	www.biblionat.dz/	**الجزائر.**
مكتبة مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني.	www.cerist.dz	**الجزائر.**
مكتبة المجلس الأعلى للغة العربية.	www.arabo.com	**الجزائر.**
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية الوادي.	/	**الجزائر.**
مكتبة الحرم المكي الشريف.	www.gph.gov.sa	**السعودية.**
مكتبة الشيخ عبد العزيز بن باز بمكة المكرمة.	www.binbazlibrary.org/	**السعودية.**
مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالمدينة المنورة.	www.kapl.org.sa	**السعودية.**
مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض.	www.kapl.org.sa	**السعودية.**
مكتبة مجلس الشورى.	www.shura.gov.sa	**السعودية.**
مكتبة مركز صالح بن صالح الاجتماعي.	/	**السعودية.**
مكتبة إدارة البحوث والتحليل بهيئة عمليات القوات الجوية الملكية السعودية.	/	**السعودية.**

مكتبة دار الملك عبد العزيز.	www.darah.org.sa/	السعودية.
مكتبة وزارة الخارجية.	www.mofa.gov.sa/	السعودية.

الجدول رقم .01. يمثل المكتبات العامة لمشروع الشراكة الجزائرية والسعودية ومواقعها على الانترنت.

3.5. المكتبات الجامعية الجزائرية السعودية المنخرطة في مشروع الشراكة: ونحاول من خلال الجدول الموالي أيضا توضيح عناوين المكتبات الجامعية الجزائرية السعودية المنخرطة في مركز الفهرس العربي الموحد:

اسم المكتبة:	موقع المكتبة على شبكة الأنترنت:	الدولة:
مكتبة جامعة الجزائر .1.	www.univ-alger.dz	الجزائر.
مكتبة جامعة الجزائر.2.	www.univ-alger2.dz	الجزائر.
مكتبة جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.	www.univ-oeb.dz	الجزائر.
مكتبة جامعة قسنطينة .1.	www.univ-constantine2.dz	الجزائر.
مكتبة جامعة قسنطينة .2.	www.univ-constantine2.dz/	الجزائر.
مكتبة جامعة قسنطينة .2.	www.univ-constantine3.dz/	الجزائر.
مكتبة جامعة مولود معمري، تيزي وزو.	www.ummto.dz/	الجزائر.
مكتبة معهد علم المكتبات جامعة قسنطينة.	www.univ-constantine2.dz/instbiblio	الجزائر.
مكتبة مجمع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلم المكتبات.	www.univ-constantine2.dz/	الجزائر.
مكتبة المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاتصال.	www.enssp.dz	الجزائر.
مكتبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.	www.enssp.dz	الجزائر.
مكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.	www.univ-emir.dz/bib	الجزائر.
مكتبة جامعة جازان.	www.deanships.jazanu.edu.sa/lib	السعودية.
مكتبة جامعة الملك خالد.	www.lib.kku.edu.sa	السعودية.

مكتبة جامعة الدمام.	www.uod.edu.sa	السعودية.
مكتبة جامعة الطائف.	www.deanships.tu.edu.sa	السعودية.
مكتبة جامعة الملك عبد العزيز بجدة.	www.library.kau.edu.sa	السعودية.
مكتبة جامعة أم القرى.	www.uqu.edu.sa/lib	السعودية.
مكتبة معهد الإمام الشاطبي.	www.shatiby.edu.sa	السعودية.
مكتبة جامعة طيبة.	www.taibahu.edu.sa	السعودية.
مكتبة جامعة الملك سعود.	www.library.ksu.edu.sa	السعودية.
مكتبة معهد الدراسات الدبلوماسية.	www.ids.gov.sa	السعودية.
مكتبة جامعة اليمامة.	www.yu.edu.sa	السعودية.
مكتبة جامعة الأميرة نورة.	www.pnu.edu.sa/arr/Libraries	السعودية.
مكتبة الأمير سلطان للعلوم والمعرفة.	www.units.imamu.edu.sa	السعودية.
مكتبة معهد الإدارة العامة.	www.ipa.edu.sa	السعودية.

الجدول رقم .02. يمثل المكتبات الجامعية لمشروع الشراكة الجزائرية والسعودية ومواقعها على الانترنت.

ومن خلال الجدولين نحاول أن نبين عدد المكتبات الجزائرية والسعودية بالنسبة للمجموع الكلي للمكتبات المنخرطة بالمشروع، فكانت النسب كما يلي:

نوع المكتبة	الجزائر		المملكة العربية السعودية	
	التكرار.	النسبة. %	التكرار.	النسبة. %
مكتبة عامة.	04	25	09	39.13
مكتبة جامعية.	12	75	14	60.86
المجموع	16	100	23	100

الجدول رقم .03. يمثل المكتبات العامة والجامعية لمشروع الشراكة الجزائرية السعودية.

من خلال الجدول رقم .03. يتبين لنا تقارب نسبة المكتبات الجامعية السعودية الجزائرية المنخرطة في مشروع الشراكة، في حين أن نسبة المكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية تفوق المكتبات العامة بالجزائر، حيث بلغت

نسبة المكتبات العامة السعودية 39.13 %، بينهما بلغت نسبة المكتبات العامة الجزائرية 25 %، ونرجع هذا إلى الدعم الكبير الذي تلقاه المكتبات ومراكز المعلومات بالمملكة العربية السعودية والبنى التحتية المخصصة لذلك على جميع الأصعدة مقارنة بالجزائر، وهذا لا يجعلنا أيضا ننكر حجم الرغبة الجزائرية في دعم القطاع بفتح مختلف بلديات وولايات الجزائر بمكتبات المطالعة العمومية التي لا زالت تنتظر التزويد بالكفاءات المتخصصة المؤهلة لتجسيد التنمية المستدامة بمجال المكتبات والمعلومات، ولتفعيل التنمية المستدامة في جميع القطاعات حيث تعتبر المكتبات ومراكز المعلومات المحرك للتنمية المستدامة على العموم.

6. مستقبل التنمية المستدامة بمجال المكتبات والمعلومات حسب جدول الأمم المتحدة 2030: تسهم المكتبات إسهاما هاما في عملية التنمية، وتهدف الأمم المتحدة والإفلا إلى تعزيز حشد الدعم؛ لإدراج المكتبات وتداول المعلومات في خطط التنمية القومية والإقليمية التي ستساعد في الوصول إلى غاية تحويل عالمنا أجندة 2030، للتنمية المستدامة يجب أن تظهر المكتبات الآن قدرتها على قيادة إحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 بأكمله، ومع أن أهداف التنمية المستدامة عالمية لكن كل دولة مسؤولة عن وضع وتنفيذ استراتيجيات قومية؛ لتحقيق هذه الأهداف وينتظر منها عمل تقرير حول التقدم الذي يتم تحقيقه في كل هدف، ستتاح لمجتمع المكتبات في كل دولة فرصة واضحة؛ للتواصل مع قادة حكومته وإقناعهم بأن المكتبات شريك موفر يساعدهم في أولوياتهم التنموية، ولهذا يعد حشد الدعم الآن ضرورة لضمان الاعتراف بدور المكتبات كونها محرك عملية التنمية المحلية، وللتأكد من تلقيها الموارد اللازمة للاستمرار في هذ العمل.

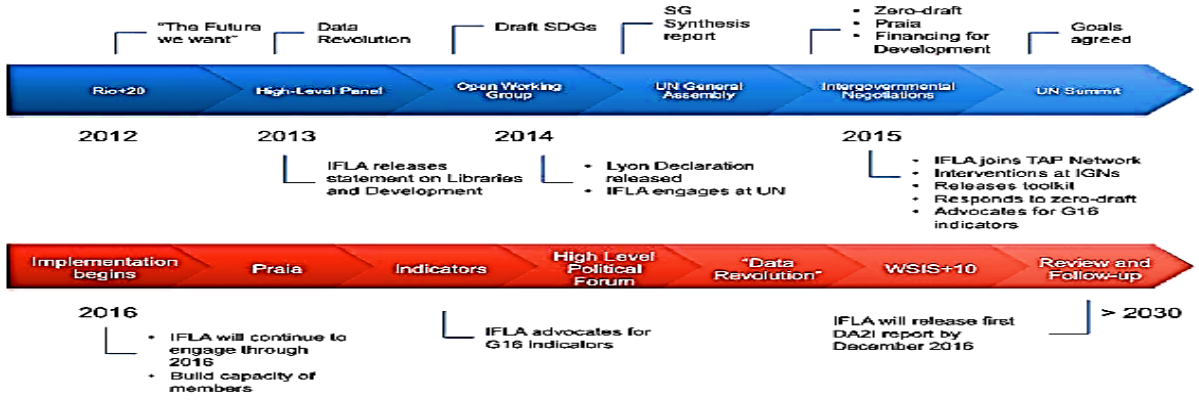

الشكل رقم .01. يوضح جدول أعمال الأمم المتحدة في التنمية المستدامة بمجال المكتبات 2030.

يظهر الجدول الزمني أن هناك عمليات لم يتم وضع اللمسات الأخيرة عليها، وسيكون لها أثر على تنفيذ، ومتابعة، ومراجعة جدول أعمال الأمم المتحدة 2030، حيث ستستمر الإفلا في المشاركة في عمليات التطوير، والمتابعة، والمراجعة والتي تشمل: متابعة تنفيذ جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة حيث ستنفذ أهداف التنمية المستدامة على مدار الخمس عشرة (15) سنة القادمة، وستتغير الأولويات والمصادر بمرور الوقت، بينما تحرز الحكومات تقدما في تحقيق الأهداف.

7. مؤشرات الإفلا (IFLA) المقترحة لقياس التنمية المستدامة في مجال المكتبات والمعلومات: قدم الاتحاد الدولي للمكتبات ومؤسسات المعلومات إفلا (IFLA) مجموعة من المؤشرات لقياس التنمية المستدامة في مجال المكتبات والمعلومات في المستقبل، لأهميتها في التنمية المستدامة بشكل عام، والتي يتوقع منها زيادة التنمية المستدامة في مجال المكتبات والمعلومات، وهذا في ضوء ما سبق تناوله في بادية البحث، وتتمثل هاته المؤشرات في ما يلي:

الوصول إلى المعلومات: كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: زيادة كبيرة في إتاحة الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات المعلومات والسعي لإتاحة الإنترنت عالميا وبتكلفة معقولة في الدول النامية بحلول عام 2020 نسبة المكتبات العامة التي لها إمكانية واسعة النطاق في الوصول إلى الإنترنت) المقترحة من قبل اليونسكو.

الإلمام بالقراءة والكتابة: زيادة كبيرة بحلول 2030 في عدد الشباب والكبار الملمين بالمهارات ذات الصلة، بما فيها المهارات التقنية والمهنية؛ للتوظيف والحصول على وظائف جيدة وريادة الأعمال. نسبة الشباب والكبار الذين يملكون مهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المُقترحة من قبل اليونسكو[1].

الخاتمة: من خلال تناولنا لموضوع التنمية المستدامة الجزائرية السعودية في قطاع المكتبات ومراكز المعلومات، توصلنا إلى تعدد معاني التنمية المستدامة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، وتداخل هاته المكونات فيما بينها، إضافة إلى ارتباط التنمية المستدامة في مجال المكتبات ومراكز المعلومات بمختلف عناصر ومقومات التنمية المستدامة، كما أنها جزء لا يتجزأ من هاته المقومات، بل تعتبر المكتبات ومراكز المعلومات المحرك الأساسي للتنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، كما أن مفهوم التنمية المستدامة في مجال المكتبات ومراكز المعلومات مفهوم متجدد، ومجال خصب، لارتباطه بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي فإن مجالات التنمية المستدامة في المكتبات ومراكز المعلومات متجددة ومتطورة أيضا، بل مناسبة لكل مرحلة من مراحل تطور الإنسان، وظروفه، وأن ما ينبغي أن نتساءل حوله اليوم هو قياس التنمية المستدامة في مجال المكتبات والمعلومات، وقياس مدى مساهمة المكتبات والمعلومات في التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب سن مؤشرات ومعايير تتماشى وواقع المجتمعات العربية وخصوصياتها، وإن سياسة التنمية المستدامة الناجحة في المملكة العربية المستدامة في جميع القطاعات،

[1] International Federation of Library Associations and Institutions, op.cit.

وفي قطاع المكتبات والمعلومات على وجه الخصوص، ولا أدل على ذلك من مشاريع المكتبات الرقمية المتعددة التي كانت المملكة من بين الدول العربية السباقة حول تطبيق كل ما هو جديد في قطاع المكتبات والمعلومات، حيث عقدت أول ندوة حول موضوع المكتبات الرقمية عربيا بالمملكة العربية السعودية في 2003، وما تشهده المكتبات سواء بالمملكة العربية السعودية والجزائر اليوم من تطور ساهم حتى في تنمية البحث العلمي العربي من خلال مصادر المعلومات الرقمية المتاحة على شبكة الأنترنت والتي تعتبر ملاذا وحلا مناسبا للكثير من الباحثين، ولأن دراستنا كانت مجرد محاولة لتسليط الضوء على أهمية وعلاقة المكتبات والمعلومات في التنمية المستدامة من خلال دولتين عربيتين شقيقتين هما الجزائر والمملكة العربية السعودية لتوضيح مختلف المشاريع المستقبلية، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية تمثل التنمية المستدامة حلا مناسبا في لم شمل الدول العربية، بحكم الحروب التي تعاني منها المنطقة، وتعتبر أداة لفك العزلة عن المتضررين من الحروب في المنطقة العربية، وتنمية اقتصاد الدول العربي في ظل انخفاض أسعار البترول، كما تساهم التنمية المستدامة في محو الأمية والتعليم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال المكتبات، وفي ضوء معايير الإفلا المستقبلية نقترح أن تحاول المكتبات ومراكز المعلومات العربية الاستفادة من المؤشرات لمشروع الشراكة الجزائرية السعودية، والعمل الجماعي المشترك، بما يضمن تغذية العقول العربية المشرفة على التنمية المستدامة العربية في مجال المكتبات والمعلومات، وقد أثبتت المكتبات أنها شريك موفر في تطوير الأولويات التنموية، كما خصصت العديد من البلدان مكتبات لتكون مستودعا للأمم المتحدة، وجعلها مكانا هاما للحصول على المعلومات عن الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تنمية مستدامة عربية في مجال المكتبات والمعلومات، وهو ما يوافق استراتيجية جدول أعمال الأمم المتحدة (UN) لسنة 2030، وأجندة الاتحاد الدولي للمكتبات ومؤسسات المعلومات (IFLA) 2030، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مواكبة قطاع المكتبات والمعلومات بالمملكة العربية السعودية للأحداث والتطورات الحديثة في العالم.

مراجع اللغة العربية:

1. هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع. 09، ديسمبر 2014، ص.ص. 211-225.
2. مراد ناصر، التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة التواصل، ع. 26 جوان 2010، ص.ص. 131-157.
3. ريدة ديب؛ سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مج. 25، ع. 01، 2009، ص.ص. 487-520.
4. شكوري سيدي؛ شيبي عبد الكريم، العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول: دراسة حالة الجزائر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مج. 15، ع.02، يوليو 2013، ص.ص. 07-61.
5. موقع اليونيسكو، متاح على الأنترنت في: www.unesco.org/، أطلع عليه يوم: 29 جويلية 2016، على الساعة 19:59 زوالا.
6. نور الدين روابنية، التنمية بين إشكاليات تحديد المفهوم ومتطلبات الواقع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع. 23، نوفمبر 2011، ص.ص.187-201.
7. بويحياوي صبرينة، المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة، مجلة المفكر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، ع. 11، ص.ص. 522-542.
8. علي عبد الله أحمد، واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج.14، ع. 10، تشرين الثاني 2008، ص.ص. 293-320.
9. حنان عبدالله عنقادي، التربية من أجل التنمية المستدامة = Education for Sustainable Development Sourcebook، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو، 2012، ص. 05.
10. بومعرافي إلياس؛ عماري عمار، من أجل تنمية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة،ع. 07، 2009-2010، ص.ص. 27-42.

11. عبد الله جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، ج. 23، ع. 01، ص.ص.177-226.

12. علي لونيس، إدارة الموارد البشرية كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، مجلة العلوم الاجتماعية ع. 14 جوان 2011، متاح على الأنترنت في: http://revues.univ-setif2.dz/ ، أطلع عليه يوم: 28 جويلية 2016، على الساعة 18:57 زوالا.

13. مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، نحو مجتمع المعرفة سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، ع. 11، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، 1427هـ، ص. 49.

14. محمود فيصل الرفاعي، كيف تساهم التكنولوجيا في النهضة، مجلة آفاق الثقافة والتراث، س.03، ع.09، يونيو 1995، ص.ص. 46- 60.

15. عامر إبراهيم قنديلجي، المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات والانترنت، الأردن: دار المسيرة، 2003، ص.195.

16. عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، عمان: البازوري، 2002، ص.271.

17. عامر ابراهيم قنديلجي، المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات والانترنت، المرجع نفسه، ص.331.

18. شريف فهمي بدوي، معجم مصطلحات الكومبيوتر والانترنت والمعلوماتية: انجليزي-فرنسي-عربي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 2008، ص.178.

19. جعفر الجاسم، تكنولوجيا المعلومات. عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2005، ص.50.

20. قطاف ليلى، دور أهمية التطورات التكنولوجية في القطاع الصناعي في تحقيق الإنتاج الانظف لأجل التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع. 25، ماي 2012، ص.ص.97-122.

21. بوشنيقير إيمان؛ داودي الطيب، التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع. 30-31، ماي 2013، ص.ص.363-377.

22. أسامة زين العابدين، متاح على الأنترنت في: www.ingdz.net/ ، أطلع عليه يوم: 18 جويلية 2016، على الساعة 17:47 زوالا.

23. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، جامعة عنابة، ع. 26 جوان 2010، ص.ص. 131-157.

24. نور الدين روابنية، التنمية بين إشكاليات تحديد المفهوم ومتطلبات الواقع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع. 23، نوفمبر 2011، ص.ص.187-201.

25. مسيخ أيوب، التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات المطروحة أمامها، متاح على الأنترنت في: www.giem.kantakji.com/ ، أطلع عليه يوم: 21 جويلية 2016، على الساعة 15:53 زوالا.

26. متاح على الأنترنت في:
www.saudi.gov.sa/wps/portal/SaudiPages/Pages/sustainableDevelopment، أطلع عليه يوم: 18 جويلية 2016، على الساعة 00:45 صباحا.

27. متاح على الأنترنت في: www.moe.gov.sa/ar/Pages/SustainableDevelopment.aspx ، أطلع عليه يوم: 20 جويلية 2016، على الساعة 13:45 زوالا.

28. مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، نحو مجتمع المعرفة سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، ع. 11، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، 1427هـ، ص. 49.

29. **محمد مهدي أحمد**، ورشة عمل إتاحة المعلومات – أخصائيو المكتبات والمعلومات هم مفتاح التنمية المستدامة *الأربعاء 23 سبتمبر 2015*، متاح على الأنترنت في: http://www.arab-afli.org/main/post_details.php?alias=122 ، أطلع عليه يوم: 23 ماي 2016، على الساعة 01:45 صباحا.

30. بيان الإفلا عن المكتبات والتنمية، متاح على الأنترنت في: http://www.ifla.org/node/8498 ، أطلع عليه يوم: 27 ماي 2016، على الساعة 03:21 صباحا.

31. عاصم شحادة علي، تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية: ماليزيا نموذجا، المستقبل العربي، ص.ص.79-94.

32. International Federation of Library Associations and Institutions, Libraries and implementation of the UN 2030 Agenda, (en ligne). Disponible sur : http://www.ifla.org/ , consultè le: 08/08/2016. A 22:00 H.

33. بيان الإفلا عن المكتبات والتنمية، المرجع السابق.

34. International Federation of Library Associations and Institutions, op. cite.

35. متاح على الأنترنت في: www.aruc.org ، أطلع عليه يوم: 10 جوان 2016، على الساعة 11:45 صباحا.

36. متاح على الأنترنت في:
http://www.kapl.org.sa/newsdetails.aspx?newsid=101#.V5KFmtKGuko ، أطلع عليه يوم: 10 جوان 2016، على الساعة 11:45 صباحا.

37. متاح على الأنترنت في:
https://www.mof.gov.sa/arabic/MinistryProfile/Pages/SustainableDevelopment.aspx، أطلع عليه يوم: 10 جوان 2016، على الساعة 11:45 صباحا.

38. International Federation of Library Associations and Institutions, op.cit.